

للاضاح
بموصية

ع
١١/٢١
٢٠١٣

البنك العربي
ARAB BANK



عمّان في: 2013/1/21

الرقم: 28/دأس/13/د

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

عمّان - الأردن

تحية واحتراماً،

عملاً بتعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004

الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية .

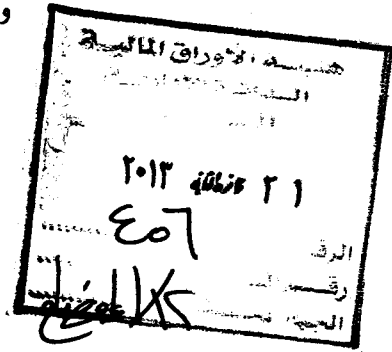
نرفق لكم طيه البيان الصادر عن البنك العربي حول القرار الصادر بتاريخ 2013/1/18 عن

محكمة الاستئناف للدائرة الثانية في مدينة نيويورك / الولايات المتحدة الامريكية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

ايمان السحار

مدير دائرة أمانة السر



المصري: رد الاستئناف لا يتعلق بجوهر قضايا نيويورك ولا يؤثر على مجريات التقاضي

أكد رئيس مجلس ادارة البنك العربي السيد صبيح المصري في بيان له اليوم، حول قرار محكمة الاستئناف للدائرة الثانية في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية الصادر يوم الجمعة الماضية، والتي نظرت ببعض الأمور الإجرائية المحدودة في قضايا (لندي) المقامة أمام محكمة المقاطعة الشرقية في نيويورك، على ان رد الاستئناف لا يتعلق بجوهر هذه القضايا، وإنما يتعلق بحيثية إجرائية كان محامو البنك العربي قد تقدموا بطلب لاستئنافها قبل النظر في الدعوى، وان هذا القرار لا يؤثر على مجريات التقاضي امام المحكمة التي تنتظر في قضايا (لندي).

كما أشار السيد المصري الى انه في شهر تشرين الثاني الماضي وفي آخر قضية اقيمت ضد البنك من قبل المدعي ماتي جيل ويمثلوه مجموعة من محامي المدعين في قضايا (لندي) المماثلة في الالة والبيانات، قد حكمت محكمة أخرى تابعة لنفس الدائرة الثانية في مدينة نيويورك بترأسها القاضي جاك واينستاين بعد نظرها في مجمل المستندات والأدلة لصالح البنك العربي وأصبح قرارها قطعياً.

وأضاف المصري بأن محامو البنك العربي قد تقدموا بطلب لاستئناف القرار الصادر عن محكمة المقاطعة الشرقية في قضايا (لندي)، بعد أن رفض البنك رفع السرية المصرفية عن الحسابات وتقديم المستندات المتعلقة بها والتي طالب المدعون بها زاعمين بأنها ذات علاقة بأفراد ومنظمات إرهابية، وذلك التزاماً من البنك بأحكام القوانين المصرفية النافذة في الأردن وفلسطين ولبنان.

وأوضح رئيس مجلس ادارة البنك العربي بان رد محكمة الاستئناف تضمن بأنها غير مختصة في النظر في الطلب الذي تقدم به البنك العربي قبل البت في أساس وموضوع الدعوى، وبان المحكمة قد رفضت النظر في طلب استئناف البنك في هذا الوقت الذي يستعد الأطراف فيه للبدء في جلسات التقاضي أمام محكمة المقاطعة الشرقية لمدينة نيويورك، وان المحكمة اشارت الى احقية البنك في استئناف هذا القرار الإجرائي مستقبلاً عند البت في موضوع الدعوى وضمن محاكمة عادلة.

كما وأكد على ان البنك العربي منذ تأسيسه كان ولا يزال ملتزماً بالقوانين والأنظمة التي تحكم أعماله والتي تلزمه بالمحافظة على سرية حسابات عملائه، وذلك ضمن اطار القوانين النافذة وتطبيقاً للمعايير المصرفية الدولية بما فيها الالتزام بالمتطلبات الرقابية.